رؤيتان في مواجهة تحدي عدم الاستقرار

عبد الحليم فضل الله

2007/11/17

يواجه الاقتصاد اللبناني على نحو دائم معضلة الاستقرار، لا يقتصر الأمر على هذه اللحظة الحرجة أو الفترات العصيبة التي سبقتها، بل يستغرق أو يكاد تاريخه الحديث بأكمله.

كان عدم الاستقرار الإقليمي نعمة سابغة استمد منها لبنان الوفرة والانتعاش طوال الربع الثالث من القرن الماضي، فعرف طفرات متتالية ونعم أبناؤه بأعلى المداخيل في منطقتهم، صحيح أن النمو المتراكم لم يكن مرتفعاً إلى حد إنتاج ما يشبه المعجزة الآسيوية اللاحقة، لكنه نجح في بناء قاعدة تضمن الرفاهية لجزء من أبنائه ولفترات زمنية طويلة نسبياً، يكفي أن نعرف أن قطاعه المصرفي امتص حصة كبيرة من دولارات الطفرة النفطية الأولى، وأنّ ماليته العامة لم تعرف إلا الفوائض حتى منتصف العهد الشهابي، ولو على حساب معيارين كان يضج بهما زمن الاستقطاب الدولي.. التنمية والعدالة.

بعد ذلك انقلب الأمر وبالاً، فخلال الحرب الأهلية فقد لبنان تدريجياً امتيازاته ومزاياه وخسر حتى نهايتها ما جناه في زمن الخصب والوفرة، الذي زعم أنه نتيجة حياده والتباس هويته ورجحان كفة الغرب على الشرق فيه. وقد خرج من تلك الحرب متخلّفاً عن محيطه، فاقداً أكثر من 70% من مداخيل أفراده، وإلى الآن لم يتمكن من ردم تلك الفجوة التي تبتعد به عن خط الدول الواعدة والصاعدة.

وبسبب ما عرف بسياسات النهوض أو بالرغم منها، بدّد هذا البلد المكاسب المرتجاة من عودة الاستقرار، فلم يتخذ لنفسه فترة تفكير وإعادة نظر تسهل عليه عبور تلك المرحلة الانتقالية، ثم ذهب أهل السياسة بعيداً فراكموا من سوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي ما أحيى في نفوس اللبنانيين نوازع الشقاق، وأضيف إليها من التدخلات الأجنبية ما أضيف ليؤول الحال إلى ما نحن فيه.. انشقاقات يساند بعضها بعضاً.

على أن الانقسام الراهن جدي، لا يرد أمره فحسب إلى قلة التدبير وسوء الطالع، فهو حصيلة شروخ مركبة ومتراكمة بشأن مسائل جوهرية، لا تقوم قائمة الدول إلا بحسم الرأي منها، مسائل تتصل بسياسات السلطة ومركباتها، ودور الدولة وحدودها، و موقع البلد في إقليمه وموقفه من صراعات تحيط به تارة وتعصف فيه أخرى، وإلى جانبها يقع الانقسام الطائفي الحاضر بداهة، لكنه في الأزمة الراهنة ثانوي الأثر، تحرّكه موجات الانقسام الأخرى أكثر مما يحركها.

يواجه الجميع مجدداً معضلة عدم الاستقرار، فتدير هواجسه أنشطة الاقتصاد وفعالياته أكثر مما تؤثر فيها سياسات السلطة، فهذه لا زالت شغوفة بالمانحين والدائنين دولاً ومنظمات، وحدهم

المانحون والدائنون، لا أهداف تحدد، ولا توقعات تنجز، ولا خطط طارئة، ولا شبكات حماية في مواجهة المجهول الآتي.. ولا تفكير مجرد تفكير بتغيير جوهري في الأداء والسلوك.

لكن لو أمعنا النظر، لوجدنا لدى فريق السلطة فرضيات حول العلاقة بين النمو والاستقرار تقابلها فرضيات.

تبسط الموالاة فكرتها على المساحة نفسها التي تحمل رؤيتها الاقتصادية الاجتماعية، لكن مع درجة أعلى من الإفصاح، فهي تفخر بليبراليتها المحافظة لكنها تتستر على إفراطها وتطرفها، و تقف على أقصى يمين المؤسسات الدولية لكنها لا تجرؤ على التصريح بميلها إلى تفكيك أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة، وتؤكد على حصر اهتمامها بالقطاعات ذات "القابليّة للبقاء"، لكنها تتحاشى إظهار "دارونيتها الاجتماعية"، في حين أنها تُجهز على قطاعات أخرى دون شفقة، سالبة شرائح واسعة من المواطنين "قدرتهم على البقاء".

على أن قوى السلطة شديدة الوضوح في فهمها لمعنى الاستقرار المشجّع على النمو، بتكرارها مقولات الجمهورية الأولى التي أظهرت حرب السبعينات الأهلية زيفها وبطلانها، فالمدخل إلى الازدهار يمرّ حصراً من طريق النكوص الاستراتيجي، والانفتاح الأحادي غرباً، والقفز إلى أحضان الشبكات الدولية المنفلتة، واستدعاء الريوع، بحيث يصبح شرط الاستقرار بناء دولة رخوة، سوق هي أكثر مما هي وطن.

وبخلاصة القول إن لعدم الاستقرار برأي أهل السلطة مصدراً واحداً هو المبالغة في طلب بناء دولة طبيعيّة تكافح من أجل مكانتها، وفي البحث عن خيارات قوية لوطن لم يولد إلا ليكون ضعيفاً، وبحسب هؤلاء يجسد مشروع المقاومة هذه المبالغة، فهي نقيض الاستقرار وتالياً نقيض النمو والازدهار.

من الواضح أنّ قوى السلطة تعوّل على توازنات قصيرة الأمد وضمانات استقرار مؤقتة لا يمكن الركون إليها طويلاً، وهي تتجاهل أن اهتزاز لبنان الدوري، سبق حربه الاهليه كما سبق مقاومته، وأن ضعفه البنيوي تناسب مع ابتعاده لا مع اقترابه من مخاضات المنطقة وتحولاتها ونزاعاتها، بينما كان من نتائج كفاح المقاومة زهاء ربع قرن تكثيف الثقل النوعي لهذا البلد على نحو يتيح له مع الزمن استقراراً مقيماً لا عابراً.

الرؤية المقابلة لرؤية السلطة، وجدت أن المدخل إلى قيام دولة طبيعيّة مستقرة، سيّدة على حدودها وعلى سياساتها، هو التعامل في وقت واحد وبالتزامن مع نوعين من الاختلالات: اختلال التوازن مع العدو، المدجّج بدعم غربي غير مألوف في تاريخ العلاقات الدولية، واختلال التوازنات المحليّة التي تقلص شيئاً فشيئاً القاعدة الاجتماعية للسلطة، فتصير الدولة بنتيجتها مجرد قشرة ظاهرية تغطي شبكات المصالح المتداخلة محلياً وخارجياً.

وعلى أي حال تستند هذه الرؤية، إلى نجاح قوى المقاومة في جعل النضال الوطني التحريري الهادف إلى رد العدوان، حافزاً للنضال الاجتماعي التحرري الهادف إلى بناء دولة قوية تتحكم بمواردها وثرواتها وقادرة على وضع سياساتها بنفسها، وبذلك تكون قد تقدمت بالبلد خطوة على طريق إعادة يناء التوازن الاستراتيجي، وخطوة أيضا في اتجاه ترميم التوازنات الاجتماعية، وكلا التوازنين لا بد منهما لديمومة الاستقرار ولقيام دولة حقيقية من أبرز مهامها ضبط الأنصبة الاجتماعية والاقتصادية، والقيام بدور المنقذ في فترات التدهور.